أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى
فى ظل أزمة كورونا
"بحوث الإنترنت"

كان لانتشار فيروس كورونا على المستوى العالمى، ولتداعياته ولتبعاته بالنسبة لكل مناحى الحياة ومجالاتها؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تأثير مباشر على مجال البحث العلمى الاجتماعى يمكن رصده فى مسارين:

المسار الأول: تمثل فى وضع البحث العلمى الاجتماعى أزمة كورونا فى بؤرة اهتماماته البحثية، ليتناولها بالبحث من جميع أبعادها، ومن حيث تأثيراتها على أنماط النشاط والسلوك والعلاقات الاجتماعية بالمجتمع، وما إلى ذلك من موضوعات بحثية تستهدف رصد وترشيد التعامل معها، والحد من تأثيراتها السلبية.

المسار الثانى: تجسد فى اهتمام البحث العلمى الاجتماعى بالتوجهات المنهجية والأخلاقية للبحث العلمى الاجتماعى ذاته، ليستجيب ويتوافق مع أزمة كورونا، وما ترتب عليها من اتخاذ إجراءات احترازية، وفى مقدمتها الإجراء الاحترازى الخاص بالتباعد الاجتماعى.

هذا المسار الأخير، هو ما تأتى فى نطاقه هذه الورقة العلمية، التى توضح كيف أثرت أزمة كورونا على توجه البحث الاجتماعى فى منهجيته، نحو ما يمكن تسميته بالبحث عن بعد Remote Research، والقضايا الأخلاقية المصاحبة لهذا التوجه.

البحث العلمى الاجتماعى عن بعد

يعتمد البحث العلمى الاجتماعى فى مرحلة جمع البيانات بالنسبة لغالبية أساليبه المنهجية، على التواصل المباشر بين الباحث والمشاركين فى البحث Participants، أى التواصل وجها لوجه Face- to- Face Communication، والذى يحول دون تحقيقه الإجراء الاحترازى الخاص بالتباعد الاجتماعى، ليس فقط التزاما به من جانب المؤسسات البحثية والباحثين كإجراء صحى وقائى اتخذته الدولة، وإنما أيضا **كإجراء أخلاقى تفرضه أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى**، التى تنص على عدم تعريض المشاركين فى البحث، والباحث نفسه، للخطر أو للضرر، نتيجة لإجراء البحث.

إزاء هذه الإشكالية التى واجهها البحث العلمى الاجتماعى نتيجة لأزمة كورونا؛ حيث تفرض عليه مسئوليته الاجتماعية من جهة، مواصلة مسيرته العلمية دون توقف أو انقطاع، خاصة فى وقت تتزايد فيه مسئوليته هذه إزاء ترشيد السياسات واتخاذ القرار، وتفرض عليه مسئوليته العلمية من جهة أخرى، استخدام الأساليب البحثية الملائمة للظروف التى يجرى فيها البحث، ومن ثم تخليه عن أساليبه المنهجية المعتادة التى تعتمد على التواصل وجها لوجه، لم يكن أمام البحث العلمى الاجتماعى فى مواجهة هذه الإشكالية، سوى أن يتجه نحو نمط البحوث التى لا تعتمد فى جمع بياناتها على التواصل المباشر بين الباحث والمشاركين فى البحث، وإنما يتم ذلك عبر وسيط مادى بينهما، أى إلى البحث الاجتماعى عن بعد.

هذا النمط من البحوث عرفه الباحثون منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وخاصة فى مجال استطلاعات الرأى والرأى العام، ويندرج تحته نمط البحوث الاجتماعية التى تعتمد فى جمع بياناتها على الصحافة، أو على البريد، أو على الهاتف المحمول، وأحدثها هو نمط البحوث التى تعتمد فى جمع بياناتها على الإنترنت والتى عرفت ببحوث الإنترنت Internet Research، ومن أهمها بحوث التواصل الاجتماعى Social Media Research.

يأتى تفضيلنا لاختيار بحوث الإنترنت لتناول موضوع هذه الورقة العلمية، عن بحوث الهاتف سواء الأرضى أو المحمول- وقد اعتمد البحث الاجتماعى خلال أزمة كورونا على كل من هذين النمطين من البحوث- لعدة اعتبارات نوجزها فى الآتى:

- بحوث الإنترنت هى الأكثر حداثة، فرغم أنه يمكن الرجوع ببدايتها إلى منتصف تسعينيات القرن العشرين، إلا أن بدايتها الحقة جاءت فى منتصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، مصاحبة لنشأة مواقع التواصل الاجتماعى.
- نجم عن حداثة بحوث الإنترنت هذه المحدودية النسبية للدراسات النظرية والبحوث الميدانية، التى تختص بدراسة الأبعاد المنهجية والأخلاقية لبحوث الإنترنت، الأمر الذى يستلزم المزيد من المعرفة بهذه الأبعاد.
- تتميز بحوث الإنترنت بإيجابيات لا تتوافر فى نمط البحوث الاجتماعية الأخرى التى لا يتم جمع بياناتها وجها لوجه، ومنها بحوث الهاتف الأرضى أو المحمول، تأتى فى مقدمتها إمكانية استخدام بحوث الإنترنت لأساليب منهجية كمية وكيفية متعددة ومتنوعة، من شأنها المساعدة على تحقيق جودة البيانات فضلا عن ثرائها وعمقها، الأمر الذى لا يتوافر فى حالة بحوث الهاتف.
- حداثة قضية أخلاقيات بحوث الإنترنت، فلا تزال قضية مطروحة للنقاش، ولم يتوصل المجتمع الأكاديمى إلى وضع دليل أخلاقى لبحوث الإنترنت متفق عليه؛ بل لا يزال فى مرحلة طرح القضايا الأخلاقية التى تواجه باحثى الإنترنت فى مسيرتهم البحثية، ولا تزال الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت بمثابة الوثيقة الحية Living document القابلة للنقاش وللتجريب.
- يرجع اهتمامنا بالجانب الأخلاقى لبحوث الإنترنت بالتحديد، وليس بغيرها كبحوث الهاتف، إلى عِظَم الدور الأخلاقى للباحث فى هذا النمط من البحوث، والذى حرصت كل الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت على تأكيده، وهو "دور متخذ القرار

الأخلاقى" طوال مراحل البحث وفى جميع مواقفه، وليس "دور المنفذ أو المطبق للمبدأ الأخلاقى" الذى يتضمنه ميثاق أخلاقى.

- يشير استشراف المستقبل إلى أن هذا النمط من البحوث، بحوث الإنترنت، نظرا لتفوقه فى إمكانياته البحثية على بحوث الهاتف، فإنه من المتوقع أن يجذب العديد من الباحثين الذين اعتادوا جمع بيانات بحوثهم عن طريق الهاتف.
- هناك خشية من أن يطغى نمط بحوث الإنترنت على نمط البحوث الاجتماعية التقليدية، التى تجمع بياناتها عن طريق التواصل وجها لوجه– متى عادت الأحوال إلى طبيعتها بعد انقشاع أزمة كورونا– لدى عدد من الباحثين، رغم أنها الأقل صلاحية وجودة منهجيا وأخلاقيا، لا لشىء سوى لأن بحوث الإنترنت هى الأسرع، والأسهل والأرخص، لذلك كان لابد من تسليط الضوء على سلبيات بحوث الإنترنت فى مقابل إيجابياتها.

بحوث الإنترنت وأنماطها

بحوث الإنترنت هى نمط من البحوث الاجتماعية، تجرى جميع مراحلها البحثية "فى" أو "على" الإنترنت، حيث لا يحدث فيه اتصال أو تواصل مباشر بين الباحث والمشاركين فى البحث. فالإنترنت سواء استخدمه الباحث فى بحثه "كأداة" أو "كموقع" للبحث[١]، فهو المكان الذى يجرى فيه أو عليه الباحث بحثه بجميع مراحله؛ فمنه يختار عيناته، وبواسطته يجمع بياناته ويحللها، وعليه ينشر نتائجه وتقارير بحوثه.

ونظرًا لأن الإنترنت هو المحدد الأساسى لبحوث الإنترنت، تستخدم بعض المصطلحات للدلالة على هذا النمط من البحوث منها؛ البحث عبر الإنترنت Online Research، والبحث الذى يتوسطه الإنترنت Internet- Mediated Research (IMR)، والبحث المؤسسى أو القائم على الإنترنت[٢] Internet- Based Research (IBR) بجانب هذا المعلم الرئيسى المميز لبحوث الإنترنت عن غيرها من البحوث التى تتخذ من الإنترنت موضوعا لها بعامة، حرص العلماء والباحثون على

تحديد أنماط البحوث التى تندرج تحت نمط بحوث الإنترنت، فنجد البعض منهم يميز نمط البحوث التى تتخذ من مواقع أو مجتمعات شبكة الإنترنت مصدرًا لبياناتها Internet-Web Research، تمييزا لها عن نمط بحوث الإنترنت التى تجرى عبر الإنترنت عامة Online Research، ويميز البعض الآخر بين نمط بحوث الإنترنت التى تقوم على النص Text-Based Research، وتلك التى تضع الإنسان أو الشخص فى بؤرة اهتمامها Person- Based Resarch، كذلك هناك من يميز بالنسبة لبحوث الإنترنت؛ بين البحوث التى تقوم على الملاحظة Observational Research، أو ما يسمى بالبحوث السلبية Passive Research، والبحوث التى تقوم على التفاعل المتبادل Interactive Research، أو ما يوصف بالبحوث الإيجابية أو النشطة Active Research[٣].

مع تعدد وتنوع أنماط البحوث المندرجة تحت بحوث الإنترنت، فإنه أمكننا أن نحدد ثلاثة أنماط أساسية منها، استنادًا إلى جوهر منهجية البحث وأسلوبه المنهجى، ما يترتب عليه من تحديده لدور الباحث، ومن ثم لدور الأفراد مصدر بياناته من حيث مدى إيجابية أو سلبية هذا الدور، وبناء على ذلك يمكن أن نميز ثلاثة أنماط أساسية من بحوث الإنترنت:

- **النمط الأول:** من بحوث الإنترنت، هو نمط البحوث التى يعتمد فيها على أسلوب الملاحظة، إذ يعتمد الباحث كلية على البيانات المتاحة فعلا على الإنترنت، دون أى تواصل أو تفاعل مع الأفراد الذين هم مصدر هذه البيانات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالباحث فى هذا النمط يتعامل مع "نص" وليس مع "أشخاص" منتجين لهذا النص، لهذا يوصف هذا النمط من بحوث الإنترنت، بجانب أنه بحث قائم على الملاحظة، أيضا بأنه بحث مبنى على النص، وبأنه بحث سلبىّ أيضا، حيث هؤلاء الأشخاص المنتجين للنص لا يكونون على دراية، ليس فقط بالبحث، وإنما أيضا بأن هناك بحثًا يتم إجراؤه أصلا، ولذلك يوصف

دور هؤلاء فى البحث بأنهم مبحوثون Researched، وليسوا مشاركين Participants كما هو الحال بالنسبة لأنماط بحوث الإنترنت الأخرى، وتفضل بعض الأدلة وصفهم بأنهم مشاركون سلبيون Passive Participants [٤].

إذا كان هذا النمط من بحوث الإنترنت، قد يعد أقل ثراءً وعمقا بالنسبة لنتائجه، خاصة بالنسبة لبحوث التواصل الاجتماعى، إلا أن البعض يبرز جانبا إيجابيا له– قد لا يتوافر بنفس القدر فى الأنماط الأخرى لبحوث الإنترنت– يترتب على وصف هذا النمط من البحوث بأنه بحث غير اقتحامى أو غير تطفلى Non-Intrusive Research من جانب الباحث، وبالتالى عدم معرفة الأفراد مصدر بياناته بإجرائه، الأمر الذى لا يؤثر على المحتوى والمسار الطبيعى والتلقائى لبيانات البحث بعامة، ولآليات ولمحتوى عمليات التواصل الاجتماعى بخاصة، ومن ثم على موضوعيتها ومصداقيتها[٥].

- **النمط الثانى:** من أنماط بحوث الإنترنت، هو نمط البحوث التى تعتمد فى منهجيتها على المسح أو الاستبار أساسا فى جمع بياناتها. هذا النمط من بحوث الإنترنت يوصف بأنه بحث إيجابى، فالباحث لا يقتصر دوره على دور الملاحظ، الذى يكتفى باستخلاص بياناته من المحتوى المتوافر على الإنترنت، وإنما يقوم بدور إيجابى حيث يجمع بياناته أساسًا عن طريق المسوح باستبياناتها المقننة، أو عن طريق الاستبارات سواء المقننة أو شبه المقننة. كذلك فإن دور الأفراد المنتجين لنص الإنترنت، هو دور إيجابى فى البحث، من خلال الإدلاء بالبيانات أو المعلومات التى يحصل الباحث عليها منهم، سواء من إجاباتهم عن استبيانات المسح، أو عن الأسئلة التى يطرحها الاستبار. ومن هنا يوصف دورهم بالإيجابية، ومن ثم يوصف دورهم فى البحث بالتحديد، بدور "المشاركين" فى البحث[٦].

ويندرج تحت هذا النمط من بحوث الإنترنت التى تعتمد على منهجية المسح أو منهجية الاستبار، والتى تستخدم الإنترنت "كأداة" لجمع البيانات،

البحوث التى تستخدم بعض الأساليب المنهجية الأخرى، ومنها أسلوب المناقشة الجماعية البؤرية وغيره من الأساليب التقليدية المستخدمة فى البحوث الاجتماعية، مما أدى إلى وصف هذا النمط الثانى من أنماط بحوث الإنترنت بنمط البحث التقليدى Traditional Research[٧].

- **النمط الثالث:** من أنماط بحوث الإنترنت، هو نمط البحوث التى تتخذ من الشبكة الاجتماعية أو من منصاتها أو مواقعها مصدرًا، أو بالتحديد "موقعًا Venue" لبحوثها، ومن ثم يطلق عليها البحوث القائمة على الشبكة Web- Based Research، تمييزا لها عن البحوث التى تجرى عبر الإنترنت بعامة Online Research، وعن تلك التى تتخذ من الإنترنت "أداة" وليس "موقعا" لجمع بياناتها. فالباحث فى هذا النمط من بحوث الإنترنت، لا يجمع بيانات بحثه من الفضاء السيبرانى بعامة، وإنما يجمعه من مواقع محددة، ومن جماعات أو مجتمعات معينة التى تعرف بمجتمعات الإنترنت Internet Communities، أو بالمجتمعات السيبرانية Cyber Communities.

وتجسد هذا النمط من بحوث الإنترنت بحوث التواصل الاجتماعى التى تتخذ من منهجية النتنوجرافيا Netnography Methodology منهجية لها، وحيث يشكل أسلوب الملاحظة بالمشاركة Participant Observation، جوهر هذه المنهجية[٨].

ويتميز هذا النمط من بحوث الإنترنت عن النمطين السابقين، بأنه يتخذ فى توجهه البحثى من الإنترنت "موقعا" وليس مجرد "أداة" لجمع بياناته، ويتميز أيضا عن النمط الأول من بحوث الإنترنت بأنه بحث إيجابى؛ سواء بالنسبة لإيجابية دور الباحث أو دور المشاركين فى البحث، وترتفع درجة، بل ومدى، إيجابيته هذه عنها فى حالة النمط الثانى من بحوث الإنترنت. وإذا كان هذا النمط من بحوث الإنترنت يوصف بأنه بحث اقتحامى Intrusive Research، على خلاف النمط

الأول من بحوث الإنترنت التى توصف بعدم الاقتحامية، ومن ثم عدم تأثيرها على محتوى الإنترنت محل البحث، وبأنه أشد اقتحامية من النمط الثانى من بحوث الإنترنت، إلا أن هذه الصفة المنهجية فى حد ذاتها يقابلها، أو ينتج عنها، تميز هذا النمط عن النمطين السابقين من بحوث الإنترنت، بأن تصبح بياناته أكثر ثراءً وعمقًا، ونتائجه أكثر فهما وأعلى مصداقية[٩].

إذا كان تنميطنا هذا لبحوث الإنترنت، يجسد المعنى المقصود ببحوث الإنترنت؛ بدءًا من التوجه البحثى فى التعامل مع الإنترنت "كأداة" أو "كموقع للبحث"، مرورًا بمنهجيتها وجوهر هذه المنهجية، وانتهاءً بمدى التفاعل بين الباحث والأشخاص مصدر بيانات بحثه، إلا أننا نوضح أنه فى الوقت الذى قد يعتمد المشروع البحثى على نمط واحد من هذه الأنماط، أو قد يجمع بين نمطين منها، فإن المشروعات البحثية التى تندرج تحت النمط الثالث منها؛ والتى تتخذ من النتنوجرافيا منهجية لها، تستفيد من النمط الأول فى بدايتها، وتستفيد من النمط الثانى فى تعزيز أو دعم منهجيتها الأساسية هذه، الأمر الذى يمثل ميزة لبحوث التواصل الاجتماعى التى تندرج تحت هذا النمط من بحوث الإنترنت، إذ تستفيد من إيجابيات كل نمط من الأنماط الثلاثة، الأمر الذى له مردودة فى الارتقاء "بجودة" هذا النمط من البحوث.

إيجابيات وسلبيات بحوث الإنترنت

أدرك المجتمع الأكاديمى منذ البدايات الأولى لبحوث الإنترنت، الحاجة الملحة والعاجلة إلى وضع المنهجيات الملائمة، والتوصل إلى الأخلاقيات الصالحة لبحوث الإنترنت، التى تتوافق وتتفق مع خصوصية وخصائص الظواهر التى تتناولها بالحث، والتى اكتسبتها من حدوثها ووجودها وتواجدها فى عالم الإنترنت هذا العالم الافتراضى Visual World، الذى يختلف كلية عن العالم الحقيقى Real World، الذى درج الباحثون على إجراء بحوثهم الاجتماعية فيه، والذى لم تعد منهجيات البحوث الاجتماعية التقليدية ومواثيقها الأخلاقية صالحة للتطبيق على بحوثه.

انطلاقًا من هذا الإدراك الواعى والمبكر من قبل المجتمع الأكاديمى من جهة، والإقبال المتزايد من جانب الباحثين على إجراء بحوث الإنترنت من جهة أخرى، كان لابد إزاء هذا الوضع أن يتخذ المجتمع الأكاديمى خطوة سريعة وإيجابية، بالكشف عن إيجابيات وسلبيات هذا النمط الحديث من البحوث الاجتماعية، بجوانبها المنهجية والأخلاقية، حتى يستفيد الباحثون من إيجابياتـه، ويحـدون مـن سلبياتـه، أو على الأقل يصبحون على وعىّ بها، حتى لا يقعون فى خطأ أخلاقى إذ يبالغون فيما يتوصلون إليه من نتائج يعجز تماما هذا النمط من البحوث عن تحقيقه.

بهذا كان تسليط الضوء على إيجابيات وسلبيات بحوث الإنترنت، والكشف عن مزاياها وعيوبها، هو بمثابة الخطوة المعرفية والعلمية، الضرورية والسابقة على وضع منهجيات بحوث الإنترنت، وطرح قضاياها الأخلاقية للنقاش للتوصل إلى أدلتها الأخلاقية، هادفة فى النهاية إلى تحقيق الجودة "المنهجية والأخلاقية" لبحوث الإنترنت.

يتبين للمطلع على الأدبيات التى تناولت أخلاقيات بحوث الإنترنت، الوعى التام بالعلاقة الجدلية بين المنهج والأخلاقيات، إذ يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به، ومن هنا جاءت صحة مقولة؛ "المنهج كأخلاقيات والأخلاقيات كمنهج"، وأيضا البديهية المؤكدة لها؛ "المنهج أولا، والأخلاقيات تتبعه"، فكل مرحلة منهجية لها تبعاتها ومتطلباتها الأخلاقية، وكل إجراء أخلاقى، له أيضا تبعاته ومتطلباته المنهجية، كذلك فإن كل القرارات الخاصة بالمنهج، هى أيضا قرارات أخلاقية، وكل القرارات الأخلاقية هى أيضا قرارات خاصة بالمنهج(١٠).

ومن هنا يصعب الفصل، بل ولا يحبذ الفصل، بين الإيجابيات والسلبيات فى بحوث الإنترنت التى ترجع للمنهج، وتلك المتعلقة بالأخلاقيات، حيث يستلزم تعزيز الإيجابيات والحد من السلبيات توجهات وإجراءات منهجية وأخلاقية معا.

إيجابيات بحوث الإنترنت

تجمع الأدبيات التى تناولت مزايا أو إيجابيات بحوث الإنترنت، على أن هناك ثلاثة عوامل عملية أساسية يضعها الباحث فى اعتباره عند اتخاذ قراره بشأن إجراء البحث وإجراءاته المنهجية؛ بدءًا من إمكانية إجراء البحث ذاته واختيار وتحديد موضوعه؛ مرورًا بتحديد مجال إجرائه ومنهجيته، وانتهاءً بمستوى تحليل بياناته ونشر نتائجه وتقريره، هذه العوامل العملية هى:

١- الوقت الذى يستغرقه البحث.

٢- الجهد الذى سيبذل فى إجرائه.

٣- التكلفة المالية للبحث.

استنادًا إلى هذه المعايير العملية الثلاثة، وبمقارنة بحوث الإنترنت بالبحوث الاجتماعية التقليدية، ترجح تمامًا كل بحوث الإنترنت وبثقل كبير وواضح للغاية، بالنسبة لكل معيار على حدة، وبالنسبة لكل مرحلة من المراحل المفصلية للبحث من جهة أخرى، فبحوث الإنترنت هى الأسرع من حيث الوقت الذى يستغرقه إنجازها، وهى الأقل جهدا من حيث المشقة والجهد الذى يبذل فى جميع مراحلها البحثية، وقبل هذا وذاك، هى الأرخص والأزهد من حيث تكلفتها المالية، مقارنة بالبحوث الاجتماعية التقليدية(١١).

بجانب هذه المزايا العملية الثلاث، هناك مزايا علمية تتوافر فى بحوث الإنترنت أيضا، تأتى فى مقدمتها إمكانية الوصول إلى فئات وجماعات فى المجتمع يصعب على البحوث الاجتماعية التقليدية الوصول إليها، مثل الجماعات المهمشة أو المضطهدة، والجماعات التى تخشى التعبير عن رأيها وجها لوجه، أو الكشف عن هويتها لسبب أو لآخر؛ سواء لأن ذلك يضعها تحت طائلة القانون، أو يجعلها تلقى استهجانا أو رفضًا اجتماعيًا أو ثقافيًا أو دينيًا(١٢)، فضلًا عن الجماعات التى يحول صغر حجمها دون تمثيلها فى عينات البحوث الاجتماعية التقليدية، أو يحول البعد

المكانى دون الوصول إليها، أو تحول الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الاضطرابات أو الأوبئة دون ذلك[١٣].

من أهم المزايا العلمية أيضا التى تتوافر لبحوث الإنترنت، ذلك الكم الهائل من البيانات الموجودة فعلا، والمدى الواسع لانتشارها، ليس فقط على مستوى الدولة الواحدة، وإنما تتخطى أيضا الحدود الجغرافية لعدة دول، بل وتنتشر على المستوى العالمى، مما يتيح إجراء البحوث المقارنة فى نطاق الدولة الواحدة، وعلى مستوى عدة دول[١٤].

تأتى فى مقدمة مزايا بحوث الإنترنت جودة بياناتها، من حيث كونها بيانات تلقائية، وطبيعية، وآنية؛ إذ يمكن رصدها وقت حدوثها وفى سياقها، وحيث لا يكون هناك تأثير لوجود الباحث- كما فى حالة البحوث الاجتماعية التقليدية- على سلوك المشارك أو على أن تأتى إجاباته مرضية للباحث، أو الحرص على أن تلقى قبولًا أو استحسانًا اجتماعيًا[١٥]، فالسياق الذى يتم فيه جمع بيانات بحوث الإنترنت، مختلف تماما عنه فى حالة البحوث الاجتماعية التقليدية، بحيث يرى البعض أنه يحقق ما يعرف بالمصداقية الإيكولوجية Ecological Validity، فضلا عن أنه يتيح المناخ للمشاركين أن يكونوا أكثر صراحة وصدقا فى التعبير عن آرائهم ومواقفهم إزاء القضايا الحساسة أو التى قد تلحق ضررا بهم[١٦]، طالما أن هويتهم غير معروفة أو لا يمكن الاستدلال عليهم، الأمر الذى لا يتوافر فى حالة البحوث الاجتماعية التقليدية.

سلبيات بحوث الإنترنت

فى مقابل المزايا المتعددة لبحوث الإنترنت، العملية والعلمية، التى تجذب إليها المزيد من الباحثين، كان لابد أن يهتم المجتمع الأكاديمى بتسليط الضوء على أوجه القصور والضعف؛ المنهجية والأخلاقية، فى هذا النمط من البحوث، حتى يكون الباحثون على

علم ودراية تامة بها، قبل اختيارهم لهذا النمط من البحوث الحديثة، وتفضيلهم له على نمط البحوث الاجتماعية التقليدية.

لعل أهم سلبيات بحوث الإنترنت وأوجه ضعفها وقصورها هو، عدم تمثيل عينات بحوث الإنترنت للمجتمع المستهدف دراسته، ومن ثم العجز عن تعميم نتائج البحث عليه(١٧)، فعينات بحوث الإنترنت هى عينات غير احتمالية Non-Probability هى عينات غير ممثلة Non- Represntative وعينات متحيزة Biased Samples. هذا العيب الأساسى فى بحوث الإنترنت، يرجع إلى أن الإنترنت، وهو مصدر اختيار عينات بحوثه، لا تتوافر به البيانات التى تسمح بإعداد الأطر اللازمة لاختيار عينات احتمالية ممثلة للمجتمع المستهدف من البحث، سواء كان هذا المجتمع هو المجتمع الكلى، أو مجتمع الجمهور العام، أو قطاعات أو فئات أو جماعات من المجتمع، أو كان هذا المجتمع هو مجتمع مستخدمى الإنترنت أو مجتمع النشطاء منهم، المنتجين لمحتوى الإنترنت، والذين تتخذهم بحوث الإنترنت مصدرا لاختيار كل عيناتها، فأفراد هذا المجتمع لا يمثلون المجتمع الكلى أو الجمهور العام من الناحية الديموجرافية؟ من حيث: الجنس، والنوع، والسن، والحالة التعليمية، والحالة الزواجية، والإقامة الحضرية أو الريفية، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى... وغيرها من المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية والنفسية المترتبة عليها أو المرتبطة بها، أو بكونهم مشاركين نشطاء منتجين لمحتويات الإنترنت(١٨).

فليس كل فرد فى المجتمع الكلى، أو من الجمهور العام، لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وفى حالة توافر الإنترنت أو إمكانية الوصول إليه، قد لا تتوافر لديه المهارات التكنولوجية أو المعرفية للتعامل معه، ومتى توافرت هذه المهارات قد لا تتوافر لديه الرغبة فى التعامل النشط معه، مكتفيا بالتعامل السلبى، وبدور المستهلك لا بدور المنتج لمحتواه. وبهذا لا تشمل عينات بحوث الإنترنت سوى فئة من

المشاركين الإيجابيين فى الإنترنت فقط، فعينات بحوث الإنترنت إذ تكون بذلك منحازة إلى هذه الفئة، فإنها تعجز تماما فى الوقت ذاته عن تمثيل قطاعات عريضة فى المجتمع، مثل كبار السن والفقراء والأميين[١٩]، وتزداد أهمية عجز بحوث الإنترنت هذا، كلما ارتفعت نسبة هؤلاء فى المجتمع، وكلما كان هناك اهتمام من جانب السياسات بهم.

وفى إطار التحذير من أن عينات بحوث الإنترنت بحوث غير ممثلة، يأتى التنبيه إلى أن الأفراد الذين تشملهم العينة، هم أفراد متطوعون، فهم الذين اختاروا أنفسهم للمشاركة فى البحث، ولم يتم اختيارهم عشوائيا، كما هو فى حالة اختيار العينات الاحتمالية، وتمثل عينات مسوح الإنترنت نموذجا لذلك، بما فى ذلك النموذج المستحدث منها والمعروف بالعينات الدائمة عبر الإنترنت[٢٠] Online Panels.

بجانب أن عينات بحوث الإنترنت عينات غير احتمالية وغير ممثلة ومن ثم عينات منحازة، طرحت أيضا السلبية الخاصة بصعوبة التأكد من أن العينة قاصرة فقط على الأفراد المستهدفين من البحث (مثلا أنها لا تضم أطفالا فى بحث يستهدف البالغين)، وعلى أفراد حقيقيين (مثلا لا تضم أفرادًا وهميين لا وجود لهم، أو جماعات أو شركات...)، أو أن الفرد الواحد شارك لأكثر من مرة، أو لعدة مرات فى البحث الواحد لسبب أو لآخر[٢١]، وهى جميعها سلبيات ترجع لغياب التواصل وجها لوجه بين الباحث والمشاركين فى بحوث الإنترنت، وتتعدد السلبيات التى ترجع لهذا السبب ذاته، والتى تصب فى التأثير على مصداقية البيانات وصحة الاستجابات أو غياب بعضها، منها تلك الخاصة بمصداقية البيانات التى يستشفها الباحث من تعبيرات وجه المشارك، أو من نبرة صوته، أو من لغة الجسد، ومعرفة ما إذا كانت الاستجابة تعنى المقصود منها فعلا، أم هى من قبيل السخرية، أو المسايرة أو المجاملة، وما إذا كان السؤال آثار قلقا أو مثل حساسية للمشارك، الأمر الذى أثر على مضمون استجابته،

فضلا عن تقييم الاستجابات فى إطار معرفة الباحث بالسياق الذى تم فيه جمع البيانات، وهى جميعها مسائل لا تتوافر فى حالة بحوث الإنترنت[٢٢].

هناك العديد من السلبيات الأخرى التى لا تؤثر فقط على جودة البيانات ومستويات تحليلها ومن ثم تحد من قيمة النتائج ومدى جدواها، وإنما أيضا على مدى كفاية هذه البيانات، سواء من حيث غياب البيانات الديموجرافية التى هى ضرورية لتحليل نتائج البحث، أو عدم التأكد من مصداقيتها، أو أن الفرد هو فعلا وحدة التحليل...، بجانب ارتفاع نسبة عدم الاستجابة أصلا، كذلك ارتفاع نسبة عدم الاستجابة للعديد من الأسئلة وللأسئلة المفتوحة، وغيرها من السلبيات التى اهتم بها المجتمع الأكاديمى بعامة[٢٣]، والجمعيات والروابط العلمية المختصة ببحوث ومسوح الرأى العام بالتحديد، والتى جاء على رأسها أهم رابطة لبحوث الرأى العام على المستوى العالمى، وهى الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام American Association for Public Opinion Research (AAPOR)، التى لها إسهاماتها المتميزة والمتعددة فى مجال الإنترنت والتواصل الاجتماعى، التى جاءت ملاحقة، بل ومواكبة للتغيرات التكنولوجية العاجلة، التى كان لها تداعياتها وتأثيراتها على بحوث ومسوح الرأى العام[٢٤].

موقف المجتمع الأكاديمى من إيجابيات وسلبيات بحوث الإنترنت

انطلقت رؤية المجتمع الأكاديمى فى تعامله مع بحوث الإنترنت بإيجابياتها وسلبياتها، من إدراك واع بأن بحوث الإنترنت وجدت لتبقى ولتستمر.

فقد أدرك العديد من العلماء مبكرا، أنهم سيظلون عاجزين تماما، عن فهم الكثير من أوجه الحياة الاجتماعية بكفاءة، ما لم تتضمن دراساتهم وبحوثهم، دراسة التواصل الاجتماعى عبر الإنترنت، بل وإنه لا فائدة ولا جدوى من الفصل التعسفى بين الحياة الاجتماعية والثقافية فى العالم الافتراضى، والحياة الحقيقية فى العالم الحقيقى أو العالم الواقعى، حيث يمتزج العالمان فى عالم واحد، هو عالم الحياة الحقيقية كما يحياه

ويعيشه الناس؛ هو العالم الذى تستخدم فيه التكنولوجيا للاتصال، ولإقامة علاقات اجتماعية، وللتعبير وللفهم وللتواصل الاجتماعى. فنحن إزاء عالم واحد، لا يصح فصله إلى عالمين: عالم واقعى وعالم افتراضى[٢٥].

إزاء هذه الرؤية التكاملية، ومن منطلق مسئولية المجتمع الأكاديمى عن الارتقاء بجودة بحوث الإنترنت، لم يكتف المجتمع الأكاديمى بإصدار التقارير التى تتناول إيجابيات وسلبيات بحوث الإنترنت، ولكيفية تعامل الباحثين معها، والحث على إجراء البحوث المنهجية لحسم الكثير من القضايا الخلافية بشأنها، بل عمد إلى معالجة القضايا المنهجية والأخلاقية التى من شأنها الارتقاء بجودة بحوث الإنترنت، والتى أثمرت فى جانبها المنهجى طرح منهجية جديدة خاصة ببحوث الإنترنت، وبحوث التواصل الاجتماعى بالتحديد، هى منهجية النتنوجرافيا[٢٦]، وتجسدت فى جانبها الأخلاقى، فى طرحها لأهم القضايا الأخلاقية التى تثيرها بحوث الإنترنت والمرتبطة بها، ومواصلة العمل لوضع أدلة إرشادية أخلاقية لبحوث الإنترنت. والجانب الأخلاقى هو الذى تقتصر هذه الورقة على تناوله.

الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت بديلا عن المواثيق الأخلاقية

عرفت أخلاقيات بحوث الإنترنت بأنها تحليل للقضايا الأخلاقية، وتطبيق لمبادئ أخلاقيات البحث بما يلائم البحوث التى تجرى على الإنترنت وفى الإنترنت[٢٧]. فأخلاقيات بحوث الإنترنت هى المعنية بطرح وتوضيح ومناقشة القضايا والإشكاليات الأخلاقية التى تواجهها بحوث الإنترنت طوال مسيرتها البحثية، وفى كل مرحلة من مراحلها المفصلية، موضحة كيفية مواجهتها أو التعامل معها أخلاقيا، وفقا لما يتطلبه الموقف والسياق البحثى.

كان لخصوصية بحوث الإنترنت واختلافها جذريا عن البحوث الاجتماعية التقليدية، هذا الاختلاف الذى يرجع أساسا إلى اتخاذها الإنترنت أداة وموقعا ومجالا لإجراء البحث بكل مراحله، كما كان أيضا للتغير المتلاحق والمتسارع لتكنولوجيات

الإنترنت، وتعدد وتكاثر وسائط ومنصات ومواقع، ومجتمعات الإنترنت، أن وجد العلماء والباحثون صعوبة فى توقع أنماط بحوث الإنترنت مستقبلا، واستشراف منهجياتها وأساليب بحثها، ومن ثم التنبؤ بالإشكاليات والقضايا الأخلاقية المنبثقة عنها.

أدرك العلماء والباحثون المعنيون بقضية أخلاقيات بحوث الإنترنت، أنهم إزاء هذه الإشكالية فإنهم لا يمكنهم وضع ميثاق أخلاقى يتميز بالاستقرار وبالثبات وبطابعه الإلزامى بشأن ما يحتويه من مبادئ ومواد، وأن كل ما يمكن التوصل إليه أو تحقيقه فى هذا الوقت، هو وضع دليل أخلاقى يسترشد به الباحث للوصول إلى القرار الأخلاقى أو الحكم السليم أو الملائم، وليظل بحث الإنترنت بحثا مرنا، مستجيبا للسياقات المتنوعة، وقادرا على التكيف مع التكنولوجيات سريعة التغير، وما يترتب عليها من قضايا أخلاقية.

وبهذا يكون الدليل الأخلاقى لبحوث الإنترنت بمثابة الوثيقة الحية Living Document الخاضعة للتجريب والقابلة للتعديل[٢٨].

لا شك أن المطلع على المواثيق الأخلاقية Ethical Codes، التى تناولت البحوث الاجتماعية بعامة، أو تلك الخاصة بأهم العلوم الاجتماعية[٢٩]، مقارنة بالأدلة الإرشادية الأخلاقية Ethical Guidelines لبحوث الإنترنت، التى تتخذ من الإنترنت أداة أو موقعا لها، يدرك تماما أنه بينما تستند كل من المواثيق والأدلة الإرشادية إلى المبادئ الأساسية للأخلاقيات الحاكمة، والملزمة، لكل البحوث التى تتخذ من البشر ومن الإنسان مادة لها أو مصدرًا لبياناتها، إلا أن هناك اختلافًا جوهريًا بينهما **بدءًا** من طبيعة ووظيفة أو الدور المنوط بكل منهما؛ فبينما تُلزم الأولى الباحث بما تضمنه الميثاق من مبادئ وقواعد ومواد أخلاقية، فإن الثانية ترشّد الباحث لصنع ولاتخاذ القرار الأخلاقى الملائم فى ظل ما تطرحه من قضايا وإشكاليات وتحديات أخلاقية، وما تتضمنه من مبادئ، **مرورًا** بالاختلاف فى منهجية إعداد كل منهما؛ فبينما

تتصف الأولى بمنهجيتها الاستنباطية، حيث تنطلق من معايير وقيم عليا راسخة، أى تتجه "من أعلى إلى أسفل"، تعتمد الثانية على منهجية استقرائية، حيث تعتمد على الخبرات البحثية الميدانية، أى تتجه "من أسفل إلى أعلى"، **وانتهاءً** باختلاف دور الباحث، ومدى وحدود مسئوليته الأخلاقية؛ فبينما فى الحالة الأولى يكون دور الباحث هو "دور الملتزم" بتطبيق ما جاء فى المواثيق الأخلاقية من مواد، ومن ثم من مبادئ وقواعد أخلاقية، إزاء كل موقف أو إجراء يتخذه، فإنه فى الحالة الثانية يكون دوره هو "دور المسترشد" بما جاء فى الأدلة الإرشادية، وبخبراته وخبرات زملائه الميدانية، ودراسته وتحليله للموقف والسياق البحثى فى كل مرحلة من مراحل البحث، ويستند إليها ويسترشد بها جميعها، فى تفكيره المتروى والتأملى، ليصل إلى الرأى أو القرار أو "الحكم السليم"[٣٠] "Sound Judgment" والذى تسعى الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت إلى مساعدة الباحث على الوصول إليه، بالنسبة لكل معضلة أو إشكالية أخلاقية تواجهه طوال مسيرته البحثية؛ بدءًا من اختياره لموضوع بحثه وحتى نشر نتائجه، بل ولما قد يترتب من أضرار على نشر هذه النتائج، علما بأن سياق كل بحث من بحوث التواصل الاجتماعى يعد فريدًا فى مجموع خصائصه وتحدياته الأخلاقية[٣١].

الخلاصة أن الباحث الذى يجرى بحثا اجتماعيا تقليديا، حيث يتخذ الواقع الحقيقى، أو العالم الواقعى، ميدانا له، يكون دوره بالنسبة للمواثيق الأخلاقية هو دور "المنفذ" لما جاء بها من مواد، ومن ثم تتحدد مسؤوليته الأخلاقية بناء على التزامه بهذه المواد، بينما الباحث الذى يجرى بحثا اجتماعيا فى العالم الافتراضى، متخذا من الإنترنت أداة أو موقعا، أو أداة وموقعا معا، لبحثه، يكون دوره بالنسبة للأدلة الإرشادية، هو دور "المسترشد" بما جاء بها بشأن مواجهة القضايا والإشكاليات الأخلاقية التى قد تصادفه فى مسيرته البحثية، وذلك بجانب مصادر أخرى يعتمد

عليها أيضا، متبعا منهجية تعتمد على التفكير المتروى التأملى للوصول إلى الإجراء الأخلاقى الملائم للموقف الذى يواجهه فى بحثه، ومن ثم فإن دور الباحث يرتفع عن دور "المنفذ" أو المطبق للمبدأ الأخلاقى وفقا لما جاء بالميثاق الأخلاقى من مواد، إلى دور "صانع القرار الأخلاقى[٣٢] Ethical Decision-Making" بالنسبة لاتخاذ الإجراء الأخلاقى الذى يلائم الموقف البحثى، مسترشدا فى ذلك بما تضمنته الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت من قضايا أخلاقية، وما طرحته من آراء ومنهجية للتعامل معها ومواجهة ما تثيره من تحديات، مؤكدة فى ذلك على كلية وعظم المسئولية الأخلاقية للباحث فى مجال بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى منها بخاصة، حيث إن كل بحث منها يعد بحثا "متفردا" unique فى حالته أو فى وضعه وسياقه، مما يتطلب الأخذ بالأخلاقيات الملائمة للموقف البحثى Situational Ethics، فى كل مرحلة من مراحل البحث[٣٣].

بحوث الإنترنت وقضاياها الأخلاقية

كما اختلفت الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت عن المواثيق الأخلاقية للبحوث الاجتماعية التقليدية فى وظيفتها، ومن ثم فى منهجية إعدادها، وفى كيفية استخدام الباحثين لها، اختلفت أيضا من حيث الشكل والمضمون، فبينما تأتى المواثيق الأخلاقية فى شكل بنود ومواد تحدد ما يجب أن يلتزم به الباحث أخلاقيا فى مسيرته البحثية، تأتى الأدلة الإرشادية الأخلاقية لبحوث الإنترنت فى شكل طرح قضايا أخلاقية تواجه الباحث فى مسيرته البحثية، طوال مراحل بحثه، والرؤى المختلفة للتعامل معها، مع تزويده بعدد من الأسئلة، تساعده الإجابة عنها فى اتخاذ قراراه الأخلاقى السليم، فضلا عن بعض الحالات التى واجهها بعض الباحثين وكيف عالجوها من الناحية الأخلاقية، إذ تلقى الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت بالمسئولية تماما على الباحث فى اتخاذ الإجراء الأخلاقى الملائم للمواقف البحثية التى تواجهه منذ بداية بحثه حتى ما بعد نشر نتائجه.

من أهم القضايا الأخلاقية التى تحرص الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت على تناولها أربع قضايا أساسية هى: قضية العام فى مقابل الخاص Public/Private، قضية الموافقة المبنية على المعلومات أو المعرفة Informed Consent، وقضية الخصوصية Privacy، وقضية التعرض للضرر أو للخطر Risk of Harm.

تحرص الأدلة الإرشادية فى تناول هذه القضايا الأربع، على تأكيد الالتزام بالمبادئ الأساسية الثلاثة، التى أقرت دوليا بشأن البحوث التى تتعامل مع البشر Human Subjcts Research، والتى نص عليها تقرير بلمونت Belmont Report وهى: احترام الشخص، الإنصاف، تغليب المنفعة على الضرر[٣٤]، فضلا عن الالتزام بالمبادئ الأساسية الأخلاقية للبحوث الاجتماعية بعامة والخاصة بالموضوعية والنزاهة والمكاشفة أو الشفافية.

ونتناول فى الآتى القضايا الأخلاقية الأربع، التى حرصت الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت على تناولها، والتى استحوذت على اهتمام التقارير والكتابات التى خصصت لمناقشة أخلاقيات بحوث الإنترنت فى أبعادها المتعددة.

قضية العام فى مقابل الخاص

أول معضلة أخلاقية تواجه الباحث فى مجال بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، هى تحديد ما إذا كانت البيانات التى سيحصل عليها عبر الإنترنت هى بيانات عامة، أى بيانات متاح للجميع الاطلاع عليها والحصول عليها واستخدامها، أم هى بيانات خاصة، أى قاصرة على المشاركين فى هذه المواقع أو المنتديات أو مجتمعات الإنترنت، ومن ثم تستلزم من الباحث للحصول على بياناتها واستخدامها فى بحثه، إجراءات أخلاقية معينة، فى مقدمتها حصوله على ما يعرف بالموافقة المبنية على المعرفة.

اجتهدت الأدبيات التى تناولت هذه القضية الأخلاقية فى إلقاء الضوء على أبعادها، والتى يمكن إيجازها فى ثلاثة أبعاد.

البعد الأول: يبحث فى مواجهة هذه القضية من خلال الموقع ذاته، أى من حيث طبيعة الموقع، والقواعد والشروط والتعليمات التى يضعها للمشاركين فيه وللمستخدمين له ولبياناته[٣٥].

البعد الثانى: يستند فى تحديد طبيعة البيانات، بل وطبيعة الموقع أو مجتمع الإنترنت نفسه، إلى رؤية ورأى وتقدير المستخدمين والمشاركين والمنتجين لبياناته، من حيث كونها بيانات عامة أم بيانات خاصة[٣٦].

البعد الثالث: يلقى بمسئولية التفرقة بين العام والخاص هذه على الباحث، فهو عليه تقدير ما إذا كانت البيانات التى على الإنترنت هى بيانات عامة أم بيانات خاصة، بناء على عدة اعتبارات، يأتى فى مقدمتها حساسية هذه البيانات أو ما يترتب على نشرها من ضرر[٣٧].

وفقا لهذه الأبعاد الثلاثة، يأتى البعد الأول موجها الباحث فى تقديره لعمومية أو خصوصية البيانات، الذى يترتب عليه اتخاذ إجراءات أخلاقية معينة، بالرجوع إلى الشروط الذى يضعها الموقع للمستخدمين له والتى يطلق عليها شروط الخدمة Terms of Service (ToS)، أو شروط الاستخدام Terms of Use (ToU)، والتى توضح موقفه من عمومية أو خصوصية البيانات بعامة، وما إذا كانت هناك شروط معينة لاستخدامها، ككلمة مرور أو دخول Password أو اتباع إجراء معين للوصول إلى بياناته.

ورغم أهمية هذا البعد فى مساعدة الباحث على تحديد عمومية أو خصوصية الموقع أو مجتمع الإنترنت محل بحثه، ومن ثم عمومية أو خصوصية بياناته، إلا أن بعض العلماء والباحثين حذر من اقتصار الباحث على هذه الخطوة فى تحديد رؤيته هذه، وقد استندوا فى ذلك إلى عدة مبررات، لعل من أهمها تلك التى تعلى من توقعات ورؤية وآراء المستخدمين للموقع أو المشاركين وأعضاء مجتمع الإنترنت، بالنسبة لتحديد طبيعته من حيث كونه موقعا أو مجتمعا عاما؛ بياناته متاحة

للجميع، أو موقعا خاصا؛ مغلق تماما على أعضائه، أو موقعا شبه عام؛ حيث يتاح التعامل مع بياناته وفقا لشروط محددة وبموافقة مسبقة(٣٨).

وتنطلق رؤية أصحاب هذا الموقف من العلماء والباحثين، من إضفاء صفة الإنسانية Humanism على المحتوى الذى تقوم بحوث التواصل الاجتماعى بالتحديد بدراسته، فهىّ لا تتعامل معه "كنص"، كما هو فى حالة بحوث الإعلام مثلا، وإنما تتعامل معه "كمنتج بشرى"، إذ يعبر عن آراء ورؤى وسلوك واتجاهات وقيم ومواقف... الأشخاص المنتجين والمبدعين لهذا المحتوى، والتى تتأثر جميعها بنظرتهم لطبيعة موقع التواصل الاجتماعى، ومجتمع الإنترنت، إذا كان عاما أو خاصا، ومن ثم إذا كانت بياناتهم بيانات عامة، أم بيانات خاصة، علما بأن الموقع الواحد أو المجتمع الواحد تختلف نظرة المستخدمين له أو أعضائه بالنسبة لطبيعته هذه، واختلاف نظرتهم هذه تنعكس على أنماط تواصلهم وسلوكهم(٣٩).

رغم أن هذين البعدين لهما أهميتهما فى مساعدة الباحث فى مواجهة قضية العام والخاص هذه، إلا أن الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، رأت أنهما لا يكفيان بمفردهما لحسم هذه القضية، وألقت بمسئولية ذلك تماما على الباحث، حيث طرحت مفهوم التوقع العقلانى للعمومية Reasonable Expectation of Publicity من جانب الباحث، وذلك فى إطار إدراكه للمتصل الذى يمتد من المعلومة الحساسة التى تطرح فى المنتديات المغلقة عبر الإنترنت، إلى المعلومة العامة التى تنشر فى المجال العام، مستهدفة الجمهور العريض (٤٠).

ورغم ما استحوذت عليه قضية العام والخاص من اهتمام الأدبيات والأدلة الإرشادية المعنية بأخلاقيات بحوث الإنترنت، فإن هذه القضية لا تزال من أهم القضايا المطروحة حتى اليوم، وتمثل إشكالية أخلاقية، لارتباطها بكل القضايا الأخلاقية الأخرى فى هذا المجال؛ بدءًا من قضية الموافقة المبنية على المعرفة،

مرورا بقضية الخصوصية، وانتهاءً بقضية التعرض للخطر، الذى قد يلحق ليس فقط بمجتمع الإنترنت وبأعضائه أو بالمشاركين فى البحث، وإنما أيضا بالباحثين أنفسهم.

نظرًا لعدم وجود إجماع أو اتفاق بين العلماء والباحثين بشأن هذه القضية، فإنه يمكن تصور أن آراءهم تقع على متصل؛ يمثل أحد طرفيه الآراء التى ترى أن بيانات الإنترنت هى بحكم طبيعتها آراء عامة، فهى متاحة للجميع، فالجميع يمكنه الوصول إليها والحصول عليها، ومن ثم يصح استخدام بياناتها فى البحوث الاجتماعية، دون حاجة إلى إتباع أى إجراء أخلاقى، ويعزز هذا الرأى وجهة النظر التى ترى أن محتوى الإنترنت هو بمثابة النص المنشور(٤١)، بينما نجد على الطرف الآخر من المتصل، الآراء التى ترى أن محتوى الإنترنت هو نتاج بشرى، خاص بالمنتجين أو المبدعين له من أعضاء مجتمع الإنترنت محل البحث، ومن ثم فإن بيانات هذا المحتوى حتى لو كانت توصف بالعمومية؛ من حيث إنها متاح الوصول إليها والحصول عليها، إلا أنها بيانات خاصة بهؤلاء، لذلك تعامل معاملة البيانات الخاصة، التى تستلزم فى جانبها الأخلاقى إتباع إجراءات أخلاقية معينة، يأتى فى مقدمتها الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، ليس فقط من جانب الموقع أو مجتمع الإنترنت محل البحث، ولكن أساسا من المشاركين فى البحث الذين اعتمد الباحث على بياناتهم، أو استشهد بمقتبسات منها(٤٢).

قضية الموافقة المبنية على المعرفة

ترتبط القضية الأخلاقية الخاصة بالموافقة المبنية على المعرفة مباشرة، بالقضية الأخلاقية الخاصة بالعام والخاص، بل هى فى الواقع مترتبة عليها؛ إذ بعد تحديد الباحث لطبيعة الموقع أو مجتمع الإنترنت محل دراسته، من حيث كونه عاما أو خاصا، يتحدد مباشرة موقفه الأخلاقى من حيث عدم ضرورة الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة أو ضرورتها أخلاقيا، من جانب المشاركين فى البحث، وما إذا كان الحصول على هذه الموافقة يقتصر عليهم، أم يمتد ليشمل الآخرين من

أعضاء المجتمع محل البحث، الذين قد يتأثرون بإجراءات البحث أو بنتائجه، أم أنه يكفى الحصول على موافقة المسئولين عن الموقع، أو ما يطلق عليهم حراس البوابة Gatekeepers أو الوسطاء Moderators [٤٣].

الموافقة المبنية على المعرفة تعنى أن المشاركين فى البحث يشاركون بإرادتهم، دون قهر أو إجبار، وعن معرفة كافية بالأضرار والفوائد التى قد تترتب على ذلك، وهذا يتطلب من الباحث أن يشرح لهم، بشكل موجز ومفهوم، الغرض من البحث ومناهجه، ونتائجه المحتملة، وعلاقتها بالخطر أو بالضرر الذى قد يواجهونه، مع التأكد من فهمهم الصحيح والوافى للمعلومات التى أمدهم بها عن البحث، ولماذا يطلب منهم الحصول على موافقتهم، مع إعطائهم الفرصة الكافية للتفكير وللاستفهام عن أى جانب يتعلق بالبحث قبل الحصول على موافقتهم على المشاركة فيه[٤٤].

وفى هذا السياق، تهتم الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، والأدبيات التى تتناول قضية الموافقة المبنية على المعرفة، على تأكيد أهمية جودتها Quality of the Consent، وأن تكون موافقة حقة Truly Informed Consent، موضحة الجهد الكبير الذى يتطلبه ذلك من الباحث، نظرا لأن الحصول على هذه الموافقة يتم عبر الإنترنت، وليس وجها لوجه، كما هو الحال عادة فى البحوث الاجتماعية التقليدية [٤٥].

بجانب صعوبة الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، مع إدراك الباحث للضرورة الأخلاقية لحصوله عليها، إلا أن هناك حالات أخرى لا تكون هناك ضرورة للحصول عليها، وحالات يستحيل فيها الحصول عليها.

هناك بعض الحالات التى لا توجد ضرورة لحصول الباحث على الموافقة المبنية على المعرفة من المشاركين الذين سيستخدم بياناتهم فى بحثه؛ إذا كان الهدف من النشر على منصات ومواقع التواصل الاجتماعى مثلا، هو النشر العام والوصول إلى الجمهور العريض على قدر الإمكان، وفى هذا الصدد، توضع بعض المؤشرات

لمساعدة الباحث فى اتخاذ قراره هذا، كذلك إذا كانت طبيعة البيانات تتناول موضوعات عادية، وغير ذات حساسية، أو لا يترتب على نشرها احتمال وقوع أى ضرر على المشارك أو مجتمع الإنترنت المنتمى إليه أو موقعه، سواء أكان هذا الضرر معنويًّا أو أدبيًّا أو جسديّا أو اقتصاديًّا... وبجانب هاتين الحالتين توجد حالة ثالثة تختلف فيها تماما أسباب عدم حصول الباحث على الموافقة المبنية على المعرفة تماما عن الأسباب التى يستند إليها فى الحالتين السابقتين، وهى الحالة الناجمة عن موضوع البحث نفسه، والذى يكون من شأنه أن يصعب على المستخدمين للموقع أو لمجتمع الإنترنت محل البحث، الكشف عن هويتهم أو الاستعداد لإعطاء موافقتهم المبنية على المعرفة. وقد أعطت الأدبيات التى تناولت هذا النمط من البحوث التى توصف بياناتها بالحساسية أمثلة لها، والتى تتراوح بين الأفعال المجرمة قانونيا مثل؛ مخالفات القيادة، وتعاطى المخدرات، وتلك الخاصة بالنشاط الجنسى خارج مؤسسة الزواج، وحتى الآراء والأنشطة السياسية المثيرة للجدل والخلاف[٤٦].

وبجانب تلك البحوث التى توصف بأنها تتناول موضوعات حساسة بحيث قد تواجه الباحث صعوبات فى الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة من المشاركين، فإن هناك نمطًا من البحوث التى تقتضى المصلحة العامة إجراءه، ولكنه يستحيل أو يصعب الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة نظرا لطبيعة الموضوع الذى يتناوله البحث، وذلك كما هو الحال فى البحوث التى من شأنها الكشف عن الظلم وإساءة استخدام السلطة، وأيضا البحوث التى تتناول الأنشطة الإجرامية كالاستغلال، والعنف فى العلاقات الشخصية، والتمييز، والفساد، والتخطيط لأعمال إرهابية، فى هذه الأحوال فإن حرية ومسئولية البحث تسمح بالاستثناءات التى من بينها تلك الخاصة بعدم الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة[٤٧].

رغم الاهتمام الذى حظيت به قضية الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة من جانب العلماء والباحثين، إلا أنه لا يزال يوجد بشأنها الكثير من الخلافات

والإشكاليات؛ بدءًا من رفض البعض الأخذ بها، والتغاضى عنها، فى بحوثهم، استنادًا إلى أنها تؤثر وتغير من طبيعة وتلقائية المحتوى محل البحث- فهى تغير من سلوك المشاركين متى عرفوا أنهم موضع بحث- وأنه لذلك يمكن معاملة المحتوى كنص منشور، ومن ثم تصبح المسألة ليست هى الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، وإنما البحث فى حقوق المؤلف والملكية الفكرية[٤٨]، وعلى الباحث فى حالة تغاضيه عن الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة أن يوضح دواعيه لذلك.

ورغم وجود اختلافات فى الرأى بين العلماء والباحثين فى تناولهم لقضية الموافقة المبنية على المعرفة، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع بينهم على أن حساسية البيانات، هى العامل الحاسم فى تحديد أبعاد تناول هذه القضية [٤٩].

قضية الخصوصية

تجرى مناقشة القضية الأخلاقية الخاصة بالخصوصية كواحدة من أهم القضايا المحورية فى بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، وذلك من خلال تناول مبدأين أساسيين؛ الأول يتعلق بعدم ذكر اسم مصدر بيانات الباحث أو ما يدل على هويته، فيما يتناوله من بيانات، أو ما يستشهد به من أقوال أو اقتباسات، ويستخدم للدلالة على هذا المبدأ مصطلح "الغفلية" Anonymity، أى إغفال الاسم وعدم ذكره، والمبدأ الأخلاقى الثانى يتعلق بحفاظ الباحث على الثقة وعلى السرية التى أولاها له المشاركون فى البحث، بشأن ما أدلوا به من بيانات أو معلومات، ويستخدم للدلالة على هذا المبدأ مصطلح Confidentiality أى الحفاظ على الثقة، والذى يتطلب أيضا الحرص على عدم إساءة استخدام هذه البيانات أو المعلومات من جانب طرف ثالث[٥٠].

رغم أن هذين المبدأين ينبثقان من قضية واحدة؛ وهى قضية الخصوصية، وما يبدو من تقارب بينهما، إلا أن المبدأ الأول معنىّ بأن الشخص الذى يستخدم الباحث بياناته، لا يستطيع أن يستدل عليه الآخرون من بيانات البحث، بينما المبدأ الثانى

معنىّ بأن تناول البيانات والمعلومات الخاصة لا يكون إلا من سلطة الشخص الذى تخصه هذه البيانات والمعلومات، وبموافقته المبنية على المعرفة، بما فى ذلك تعريفه بالضرر أو بالأذى المترتب على ذلك، وهذا المبدأ يمتد ليشمل متطلبات أمن تخزين البيانات(٥١).

ومن أهمية القضية الأخلاقية الخاصة بالخصوصية، وما تتضمنه من مبادئ أخلاقية، وإدراكا لخطورة الآثار التى قد تترتب على عدم مراعاة الباحث لها– والتى قد لا تقتصر على المشاركين فى البحث، بل قد تمتد إلى الأشخاص الذين أشار إليهم هؤلاء فى بياناتهم ومعلوماتهم، بل وربما إلى الأعضاء الآخرين فى مجتمع الإنترنت محل البحث، أو إلى الموقع ذاته– حرصت الأدبيات والأدلة الإرشادية الأخلاقية التى تتناول هذه القضية، على توجيه الباحث إلى عدة مسائل عليه أن يضعها فى اعتباره، مؤكدة فى ذلك مسئوليته الأخلاقية.

تأتى فى مقدمة هذه المسائل، ضرورة انتباه الباحث إلى أن بعض المستخدمين للإنترنت ممن شملهم بحثه، قد لا يدركون ما قد يلحق بهم من ضرر نتيجة لبعض البيانات أو المعلومات التى أدلوا بها، سواء فى مدوناتهم أو تغريداتهم أو مناقشاتهم وحواراتهم أو فى تعقيباتهم...، وربما يرجع ذلك إلى توقعاتهم أن هذه البيانات والمعلومات محمية؛ نظرا لأنها سريعة الزوال بحكم طبيعة الموقع، أو توقع أن تداولها يقتصر على أعضاء مجتمع الإنترنت أو المنتدى المنتمين إليه أو على الأصدقاء، أو عدم توقع أنه سيتم ربطها بغيرها من البيانات والمعلومات الأمر الذى يكون من شأنه إضفاء معان جديدة عليها، لم يكن يقصدها الواحد منهم، فضلا عن معالجتها فى سياقات جديدة ونشرها على جمهور جديد. ولا تقتصر مسئولية الباحث عن عدم إدراك بعض المشاركين لحساسية ما يدلون به من بيانات، وإنما تمتد مسئوليته الأخلاقية وتزداد إلى أبعد من ذلك فى حالة ما إذا كان هؤلاء لا يدركون، أو لا يعلمون أصلا، أنهم مشاركون فى البحث، لسبب أو لآخر؛ سواء فى حالة البحوث التى تقتصر

على دراسة النص، أو البحوث التى يخفى فيها الباحث دوره كباحث، أو البحوث التى لا يحصل فيها الباحث منهم على الموافقة المبنية على المعرفة [٥٢].

من أهم الإجراءات التى أوصت الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت الباحث للأخذ بها للحفاظ على الخصوصية، هى استبدال الأسماء الحقيقية للمشاركين بأسماء مستعارة وهو ما يطلق عليه Pseudonimity، عند استخدام بياناتهم أو اقتباسات من أقوالهم، ومع ذلك فقد حذرته من أن هذا الإجراء غير كاف فى حد ذاته لضمان عدم الاستدلال على هوية المشارك، موضحة أن ذلك يرجع إلى الإمكانات التكنولوجية والتقنيات المتقدمة، فيما يعرف باستخدام محركات أو أدوات البحث Search Engines، وأساليب الربط بين البيانات، لذلك يقترح بالإضافة إلى ذلك إجراءات أخرى؛ منها إدخال بعض التعديلات الطفيفة، التى لا تخل بالمعنى، على البيانات أو على نفس العبارات المقتبسة بالتحديد، أو تجميع عدد من الاقتباسات فى عبارة واحدة تعبر عنها[٥٣].

رغم هذه الإجراءات الاحترازية التى على الباحث مراعاتها، للحفاظ على خصوصية وسرية مصادر بحثه، إلا أن الأدبيات التى تناولت هذه القضية الأخلاقية نبهت الباحث إلى أنه لا يمكنه التحكم تماما فى ذلك، مضيفة إلى التقدم التكنولوچى فى أساليب البحث وأدواته ومحركاته الإلكترونية، الشروط الخاصة بالمنصة أو بالموقع ذاته فى التعامل مع البيانات، وفى كيفية الاحتفاظ بها أو تخزينها، أو فى إعادة استخدامها من طرف ثالث.

قضية التعرض للخطر أو للضرر

يمثل التعرض للخطر أو للضرر، القضية الرابعة والأخيرة التى نتناولها فى هذه الورقة من بين القضايا الأخلاقية المتعلقة ببحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى بخاصة، وتعد هذه القضية فى الواقع، بمثابة الخيط الرفيع الذى يجمع بين القضايا الثلاث السابقة، حيث الغاية النهائية لكل منها؛ هى عدم التعرض للضرر،

أو على الأقل الحد منه، سواء بالنسبة لمجتمعات الإنترنت، أو لأعضائها، أو بالنسبة للمشاركين منهم فى البحث، فضلا عن الباحث نفسه.

تندرج تحت معالجة قضية التعرض للخطر قضيتان أساسيتان؛ الأولى خاصة بالمسئولية الأخلاقية للباحث عن تعرض المشاركين أو المجتمعات التى يتناولها بحثه عبر الإنترنت للضرر أو للخطر، والثانية خاصة بتعرض الباحث نفسه للخطر نتيجة لدوره كباحث.

فى الحالة الأولى، ذهبت الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، والأدبيات التى تناولت مسئولية الباحثين فى هذا المجال البحثى، إلى تأكيد مسئولية الباحث تجاه الأفراد الذين اعتمد على بياناتهم فى بحثه، عن تعرضهم لخطر أو لضرر بناء على بحثه هذا، وأن مسئوليته هذه تتزايد مع تزايد الضرر لهؤلاء المشاركين، وتزايد هشاشة الأفراد أو الجماعات التى يتناولها عبر الإنترنت(٥٤).

يحدث احتمال تعرض هؤلاء للخطر غالبا عندما يتم اختراق خصوصية مستخدم التواصل الاجتماعى وتتم بمعرفة اسمه أو التعرف على هويته، ويتزايد التعرض للخطر أيضا حين التعامل مع بيانات عالية الحساسية؛ يكون من شأن الكشف عنها لغير الأشخاص الذين تم تداولها أصلا فى نطاقهم، أن يعرض مستخدم مواقع التواصل الاجتماعى للحرج، أو الإساءة إليه وتدمير سمعته، أو ملاحقته قانونيا، وهذه فقط هى بعض الأمثلة(٥٥).

وفى هذا السياق الذى يحرص على الحفاظ على الأفراد المشاركين فى البحث، من حيث حمايتهم من احتمال تعرضهم للخطر أو للضرر الذى قد يصيبهم، نتيجة لتعامل الباحث مع بياناتهم فى بحثه، توجه الأدلة الإرشادية والأدبيات التى تتناول أخلاقيات بحوث الإنترنت الباحث إلى عدة أمور يجب الاهتمام بها فى بحثه انطلاقا من مسئوليته الأخلاقية المستقلة عن عدم تعرض أى منهم للخطر، من أهمها؛ أن على الباحث، منذ بداية بحثه، أن يدرك ويقدر الضرر الذى قد يلحق بالمشاركين

نتيجة لطبيعة موضوع البحث، أو لخصوصية وحساسية البيانات الخاصة بهم والتى يتناولها فى بحثه، ومراعاة الحرص من جانبه على الحفاظ على خصوصية هذه البيانات؛ باستخدام أسماء مستعارة لأصحابها، وعدم نشر اقتباسات أو استشهادات بنصها الحرفى، بدون إدخال تعديلات طفيفة عليها لا تخل بمعناها، وتحول فى الوقت ذاته دون الاستدلال على أصحابها، كذلك فإن على الباحث أو يدرك تماما بإمكانات محركات وآلات البحث وغيرها من تقنيات البحث فى كسر حاجز السرية والخصوصية هذا، فضلا عن الدور الذى قد يقوم به طرف ثالث فى التعامل مع هذه البيانات، التى لا تقع مسئولية الاحتفاظ بها أو تخزينها أو استرجاعها تحت سيطرة الباحث(٥٦).

رغم الإشكاليات المرتبطة بهذه القضية الأخلاقية، والتى تحد من إمكانات الباحث بالنسبة للحفاظ على الخصوصية وسرية البيانات، ومن ثم عدم إمكانية احتمال تعرض المشاركين لأى خطر أو ضرر، فى حالة تناول قضايا أو موضوعات أو بيانات لها حساسيتها، فإن الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت تحفز الباحث على أن يبذل قصارى اهتمامه، وأن يأخذ على عاتقه مسئولية شخصية فى الحفاظ على سلامة ومصالح الأفراد الذين استخدم بياناتهم، مؤكدة على مسئوليته الأخلاقية فى إحاطة المشاركين، عند حصوله على موافقتهم المبنية على المعرفة فى المشاركة فى البحث، علما باحتمال ما قد يتعرضون له من خطر، أو ما قد يلحق بهم من ضرر من جراء البحث، خاصة إذا كان البحث يتناول قضايا أو موضوعات حساسة(٥٧).

وكما اهتمت الأدلة الإرشادية والأدبيات التى تناولت أخلاقيات بحوث الإنترنت بالحفاظ على سلامة مستخدمى الإنترنت- سواء تعامل البحث معهم كمبحوثين أو كإخباريين أو كمشاركين- والحيلولة، أو الحد من تعرضهم للخطر أو إلحاق ضرر بهم، حرصت أيضا على الحفاظ على سلامة الباحثين وحمايتهم من أى ضرر

قد يصيبهم، أو أى خطر قد يتعرضون له نتيجة لممارسة دورهم كباحثين، سواء بإرشادهم إلى إتباع إجراءات بحثية معينة، أو بتحذيرهم من التصدى لدراسة موضوعات أو مجتمعات للإنترنت، قد تشكل دراستها خطر ما عليهم، أو قد تلحق بهم ضررًا أو أذى سواء مادىّ أو معنوىّ.

وفى هذا السياق، فإن حصول الباحث على الموافقة المبنية على المعرفة من المشاركين، بل ومن المجتمع محل البحث، يعد بجانب كونه يمثل التزامًا أخلاقيًّا، فهو يعد أيضا إجراء لحماية الباحث من أى ضرر قد يتعرض له، سواء من جانب المجتمع محل البحث، أو من جانب المشاركين، متى علم هؤلاء أنهم كانوا موضع بحثه؛ بآرائهم ورؤاهم،ومواقفهم، واتجاهاتهم وسلوكهم... دون موافقة من جانبهم، ويزداد الأمر سوءًا إذا كان قد ترتب على البحث إلحاق ضرر بهم، أو إذا كان الباحث قد جمع بياناته عن طريق استغلال عضويته فى مجتمع الإنترنت محل بحثه، وأخفى دوره كباحث تحت رداء هذه العضوية، أو جمع بياناته بانتحال صفة غير صفته كباحث(٥٨).

وعموما فإن عدم إفصاح الباحث عن هويته وعن دوره كباحث، أيا كانت منهجية البحث الذى يتبعه، يعد سلوكًا غير مقبول أخلاقيا، فهو يمثل نوعا من "الخداع والتلصص" من جانب الباحث، ومن هنا تحرص الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت على تحذير الباحث من هذا السلوك، وتنص على ضرورة إعلام الباحث لمجتمع البحث ولأعضائه المشاركين له فى البحث بدوره كباحث، ليس فقط كإجراء أخلاقى، وإنما أيضا حماية لسلامته(٥٩).

بجانب هذا الإجراء الأخلاقى، المتمثل فى إفصاح الباحث عن دوره "كباحث" قبل الشروع فى بحثه، نبهت الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت الباحث أيضا إلى أن عليه قبل البدء فى بحثه الاطلاع على كل ما يتعلق بالقواعد والشروط التى يضعها الموقع، والتى يطلق عليها شروط الخدمة (Terms of

Service (ToS، وشروط الاستخدام Terms of Use (ToU)، بل ومتابعته المستمرة للتغيرات أو التعديلات التى تدخل على هذه الشروط، وذلك حرصا على ألا يتعرض الباحث للمساءلة، التى قد تصل إلى حد اتخاذ إجراء قانونى حياله فى حالة خرقه لهذه الشروط أو لبعضها أو لإحداها(٦٠).

لا يقتصر احتمال تعرض الباحث للخطر أو للضرر بناءً على موقفه السلبىّ؛ سواء بشان عدم الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة من المشاركين ومن مجتمع البحث، أو عدم إطلاعه والتزامه بالشروط والقواعد المنظمة للتعامل مع منصات أو مواقع التواصل الاجتماعى، وإنما يأتى الاحتمال الأكثر خطورة وضررًا، من الموضوع الذى يتناوله بالبحث، ومن المجتمع محل بحثه، ومن المشاركين فيه، وقد حرصت الأدلة الإرشادية على إعطاء أمثلة لهذه الموضوعات ولخطورة أو لحساسية انتماءات المشاركين الذين يعتمد الباحث فى بحثه على بياناتهم(٦١).

رغم أن حماية الباحث من احتمال الخطر أو الضرر الذى قد يتعرض له نتيجة لممارسة دوره كباحث، لم يلق نفس الاهتمام الذى لقيه الاهتمام بحماية المشاركين فى البحث، إلا أن بعض الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت، بدأت تهتم به حديثا بشكل واضح، فقد أدركت رابطة باحثى الإنترنت (AoIR) فى أحدث إصدار لها للأدلة الإرشادية لبحوث الإنترنت (IRE 3.0) والصادر فى عام ٢٠٢٠، الحاجة المتزايدة لحماية الباحثين من احتمال تعرضهم للخطر أو للضرر، خاصة بعد وقوع بعض الأحداث التى أظهرت مستويات وأنماط جديدة من الخطر قد يتعرض لها الباحث نتيجة لعمله أو لهويته (النوع- العنصر- الانتماء لأقلية- توجهه أو نشاطه السياسى... إلخ) متمثلة فى رد فعل أيديولوچى عنيف؛ قد يصل إلى التهديد بالقتل، أو قد يتضمن نشر معلومات خاصة عن الباحث من شأنها أن تشعل تجاهه نيران الغضب، وخطاب الكراهية، والتهديد... إلخ، كذلك فإن البحث الذى يتناول عنف

المتطرفين سياسيا- سواء عبر الإنترنت أو فى الواقع- قد يعرض الباحث، متى عرفت هويته، لانتقام أو لتهديدات مباشرة[٦٢].

لا شك أن مسألة احتمال تعرض الباحث للضرر أو للخطر، سواء المادى أو المعنوى، نتيجة لبحوثه التى تتناول جماعات متطرفة تمارس العنف، أو جماعات مدانة أو مرفوضة قانونيًا أو اجتماعيًا أو أخلاقيًا...، طرحت فى حد ذاتها إشكاليات أخلاقية تتناول بحوث الإنترنت بعامة، وبحوث التواصل الاجتماعى المندرجة تحتها بخاصة، سواء الإشكالية المتعلقة بالاستثناء من الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة[٦٣]، أو الخاصة بالموازنة بين الصالح العام والفائدة التى تعود على المجتمع من نتائج البحث، والتمسك بأخلاقيات البحث، وما إلى ذلك من إشكاليات لا يزال الجدل قائما بشأنها، انطلاقا من المسئولية الاجتماعية للباحث، وحرية البحث العلمى وأخلاقياته. ورغم استمرارية هذا الجدل، إلا أنه لم يحل دون مطالبة الأدلة الإرشادية لأخلاقيات بحوث الإنترنت المؤسسات المعنية بوضع السياسات التى من شأنها دعم الباحثين الذين يتعرضون للتهديدات أو للمضايقات نتيجة لممارسة عملهم البحثى[٦٤]، موضحين أن عمل الباحثين عبر الإنترنت، ومع أشكال جديدة من البيانات، خاصة فى بحوث التواصل الاجتماعى، قد يضع الباحثين فى أوضاع هشة، حيث يصبحون أشخاصا معروفين، ومن ثم معرضين للإساءة إليهم، لذلك فإنه "يجب اتخاذ جميع الخطوات لحماية الباحثين، وأنه يجب عدم إجراء البحث، إذا كان هناك خطر محتمل عليهم" [٦٥]. وفى هذا السياق يظل الجدل قائما حول كيف نجرى بحثا "آمنا وأخلاقيا فى ذات الوقت" عبر الإنترنت[٦٦]؟

البحث الاجتماعى ما بعد أزمة كورونا: رؤية مستقبلية

بعد مرور أكثر من عام على بداية أزمة كورونا، ورصد جانب من تداعياتها بالنسبة للبحث العلمى الاجتماعى بعامة، فإنه يمكن استشراف تأثيراتها المستقبلية على

مساراته، سواء بالنسبة لتحديد أجندته البحثية، أو بالنسبة لاختيار أنماط ومنهجيات بحوثه، على النحو الآتى:

مع استمرار أزمة كورونا لفترة زمنية أخرى- يصعب التنبؤ بمدتها- ومع استمرار الالتزام بالإجراء الاحترازى الخاص بالتباعد الاجتماعى، سيستمر الاعتماد على نمط البحوث الاجتماعية عن بعد، سواء بحوث الهاتف المحمول أو بحوث الإنترنت، وستتوقف المفاضلة بينهما على مدى المعرفة العلمية للباحث بإيجابيات وسلبيات كل منهما، وبمدى الخبرة المكتسبة فى ممارسة بحوث الإنترنت لديه، فضلا عن توافر الرغبة فى اكتشاف هذا المجال الحديث من مجالات البحوث الاجتماعية، وبحث فهم ظاهرة التواصل الاجتماعى عبر الإنترنت من كافة أبعادها الاجتماعية والثقافية.

استمرار أزمة كورونا لفترة زمنية أخرى، مع التوجه نحو إجراء البحوث الاجتماعية عن بعد، ومنها بحوث الإنترنت، مع الندرة النسبية للدراسات النظرية فى هذا المجال فى بعض المؤسسات المعنية بالبحوث الاجتماعية، يجعل من المتوقع أن تشهد فترة استمرار أزمة كورونا، وما بعد انتهائها، اهتماما بالقراءات النظرية وإعداد الأوراق العلمية، بل ربما بإجراء الدراسات المنهجية، التى من شأنها إثراء المعرفة العلمية بهذا النمط الحديث من البحوث، بحيث، ما أن تنتهى أزمة كورونا حتى تكون مؤسسات البحوث الاجتماعية قد توافرت لها الخبرة العلمية، والعدد الكافى من الباحثين ذوى الخبرة ببحوث الإنترنت، بما يسمح بإدراج بحوث الإنترنت ضمن منظومة البحوث الاجتماعية، عن إدراك واع بأن بحوث الإنترنت وجدت لتستمر، وستستمر، وستتزايد الحاجة إليها مع تزايد انتشار ظاهرة التواصل الاجتماعى عبر الإنترنت، وتزايد أعداد المستخدمين للإنترنت بعامة، والمشاركين الإيجابيين منهم بخاصة، وكثافة مشاركتهم، فضلا عما أصبح لهذه الظاهرة من صدى إعلامى بل وسياسى.

الصورة المتوقعة إذن للبحوث الاجتماعية فى حالة استمرار أزمة كورونا لفترة زمنية، تتحدد معالمها فى ثلاثة أبعاد: **الأول** التوجه البحثى نحو نمط البحوث الاجتماعية عن بعد، سواء بحوث الهاتف الأرضى أو الهاتف المحمول، أو بحوث الإنترنت وبحوث التواصل الاجتماعى، البعد **الثانى** الاهتمام بالبحوث التى تتناول أزمة كورونا وتداعياتها والتعامل معها، أو الاستجابة لها...، البعد **الثالث** العمل على تنمية المعرفة والخبرة بنمط البحث الاجتماعى عن بعد، على المستوى النظرى والميدانى، وخاصة النمط الحديث منه، أى نمط بحوث الإنترنت.

بناء على توقعنا لحالة البحث العلمى الاجتماعى فى ظل استمرار أزمة كورونا، يأتى استشرافنا لمستقبله بعد انتهاء هذه الأزمة، والذى ينطلق من التسليم بأن تأثير أزمة كورونا سيستمر على البحث العلمى الاجتماعى حتى ما بعد انتهاء أزمة كورونا، وأن هذا التأثير سيأخذ أحد مسارين:

مسار يمكن وصفه بأن مسار إيجابى، والمتوقع أن يتجسد فى المؤسسات الأكاديمية للبحوث الاجتماعية، التى تتميز بأنها مؤسسات علمية غير هادفة للربح، وأنها مؤسسات أنيط بها منذ إنشائها مسئولية اجتماعية تجاه المساهمة فى وضع السياسات أو ترشيدها، بناء على ما تتوصل إليه بحوثها الاجتماعية من نتائج، وما تنتهى إليه من توصيات.

هذه المؤسسات من المتوقع أن تهتم مستقبلا، بعد انتهاء أزمة كورونا، بنمط بحوث الإنترنت، التى تتناول ظاهرة التواصل الاجتماعى عبر الإنترنت بأبعادها المتعددة، والتى كانت تكتفى فى دراستها بالاعتماد على أساليب البحث التقليدية، وعلى عينات تختار من المجتمع الواقعى من مستخدمى الإنترنت، بحيث تزاوج بين هذا النمط التقليدى من البحوث الاجتماعية وبحوث الإنترنت التى تعتمد فى جميع مراحل البحث على الإنترنت، دون إغفال من جانبها لأهمية دراسة مجتمعات الإنترنت، وبالتحديد مجتمعات التواصل الاجتماعى، كموضوع بحث قائم بذاته، له

أهميته، وللاهتمام الإعلامى والسياسى بما تتناوله من قضايا أو موضوعات، وبما يصدر عنها، أو ينتشر عن طريقها، من معلومات مغلوطة. أو لعل أهم معالم المسار الإيجابى للمؤسسات الأكاديمية فيما بعد انتهاء أزمة كورونا، هو عدم إساءة استخدام بحوث الإنترنت، هذه الإساءة تبدو فى أسوأ وأبشع صورها فى حالة الاعتماد على هذا النمط من البحوث فى إجراء البحوث التى تهدف إلى المساهمة فى رسم السياسات أو ترشيدها، أو صنع أو اتخاذ القرار، والتغاضى تماما عن حقيقة أن بحوث الإنترنت لا تصلح، وتعجز تماما عن القيام بهذه المسئولية الاجتماعية؛ فعيناتها غير ممثلة للمجتمع الكلى أو لأى قطاعات أو فئات بالمجتمع، ونتائجها لا تنطبق إلا على مجموعة الأفراد الذين شملتهم عينة البحث، الذين هم مجرد مجموعة من مستخدمى الإنترنت الذين وافقوا، أو تطوعوا للمشاركة فى البحث، أو فى الاستفادة من محتوى الإنترنت الخاص بهم.

فالمسار الإيجابى المتوقع للبحوث الاجتماعية بعد انتهاء أزمة كورونا، وتوجهاتها البحثية إبان تلك الأزمة، يمكن أن يتجسد فى الآتى:

إجراء البحوث الاجتماعية عن أزمة كورونا وتداعياتها وتأثيراتها على كل مناحى الحياة الاجتماعية، الاستفادة بالخبرة المكتسبة ببحوث الإنترنت، بحيث يتم إدماج هذا النمط من البحوث فى منظومة البحوث الاجتماعية، كبحوث قائمة بذاتها معنية بظاهرة التواصل الاجتماعى عبر الإنترنت، نظرا لأهمية هذه الظاهرة، وأيضا كأحد الأبعاد التى تهتم بها البحوث الاجتماعية التى تتناول موضوعات أخرى، لمعرفة كيف يتعامل عالم الإنترنت، أو عالم التواصل الاجتماعى مع القضية موضوع البحث. فى جميع الأحوال فإن المسار الإيجابى هذا يستوجب بجانب الحرص على الالتزام بالقواعد المنهجية لإجراء بحوث الإنترنت، التمسك بقيم البحث الأخلاقى وبالنزاهة والشفافية، فضلا عن تحقيق وتعظيم الدقة العلمية للبحث وجودته[٦٧].

فى مقابل هذا المسار الإيجابى الذى يتوقع أن تتخذه مؤسسات البحوث الاجتماعية الأكاديمية بالتحديد، بعد انتهاء أزمة كورونا يوجد مسار آخر يمكن وصفه بالمسار السلبى.

الدافع الأساسى لاتخاذ هذا المسار السلبى بعد انتهاء أزمة كورونا، بل وربما حتى قبل وجودها، من جانب بعض مؤسسات البحوث الاجتماعية، أو من عدد من الباحثين بإقبالهم على نمط بحوث الإنترنت، وما يترتب على ذلك من إساءة استخدامها؛ أنها هى **الأسرع** من حيث الوقت الذى يستغرقه إجراؤها، وهى **الأسهل** والأقل جهدا، وهى **الأرخص** أو الأزهد تكلفة مالية، متغاضين تماما عن حدود إمكانياتها، والتى تجعلها عاجزة تماما عن تمثيل عيناتها للمجتمع المستهدف، أيا كان هذا المجتمع؛ سواء المجتمع الكلى أو الجمهور العام، أو أى قطاع أو فئة أو جماعة بالمجتمع، بل حتى تعجز عن تمثيل مجتمعات الإنترنت أو المستخدمين له؛ سواء كانوا مستخدمين سلبيين أو إيجابيين.

هناك احتمال قوى لتوقع ظهور هذا المسار السلبى مستقبلا بالنسبة لبحوث الإنترنت بإساءة استخدامها، وذلك استنادا لما شهدته العديد من الدول- وفى مقدمتها دول متقدمة- ولا تزال تشهده وتعانى منه، منذ البدايات الأولى لبحوث الإنترنت وبحوث التواصل الاجتماعى، خاصة فى مجال مسوح واستطلاعات الرأى والرأى العام، الأمر الذى من أهميته تجاوز الاهتمام الفردى من جانب العلماء للتصدى له، إلى اهتمام الجمعيات والروابط العلمية به؛ بإعداد التقارير العلمية، وتكوين فرق عمل من العلماء والمتخصصين لإعداد كل منها، بل وإصدار البيانات التى تحذر وتدين بعض من أهم هذه التجاوزات، والتى تصدرتها تلك التجاوزات الخاصة بالعينات والتضليل فى معالجة بياناتها.

ويكفى لإدراك أهمية هذا الموضوع ، والاهتمام البالغ الذى يوليه المجتمع الأكاديمى له، الرجوع إلى التقارير التى أصدرتها أهم وأعرق رابطة فى مجال بحوث

الرأى العام، وهى الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام (AAPOR)، والتى يأتى فى مقدمتها التقرير الذى خصص لموضوع العينات الدائمة عبر الإنترنت Online Panels، باعتبارها نوعًا من العينات المستخدمة حديثا فى بحوث الإنترنت وبحوث التواصل الاجتماعى والذى تقبل مسوح واستطلاعات الرأى على استخدامها[٦٨]، وأيضا التقرير الذى خصص للمعاينة غير الاحتمالية، فضلا عن التقرير الذى تناول التواصل الاجتماعى فى بحوث الرأى، فمجال مسوح واستطلاعات الرأى العام هو من أكثر المجالات التى تشهد تجاوزات فى استخدام بحوث الإنترنت.

لم تقف جهود هذه الرابطة عند إصدار هذه التقارير العلمية، التى تتناول بحوث الإنترنت وبحوث التواصل الاجتماعى، والتى توضح حدود استخدام نتائج هذه البحوث، وتؤكد أنه لا يمكن تعميم نتائجها، بل أصدرت بيانا يندد ويحذر ويدين ادعاء غير ذلك، وأعلن صراحة أن ذكر أى تقرير لمسح أو لاستطلاع للرأى لخطأ المعاينة يعد تضليلا للقارئ، إذ يوحى، على غير الحقيقة، بأن المسح أو استطلاع الرأى اعتمد على عينات احتمالية، ومن ثم يمكن تعميم نتائجه، فى حين أن عيناته، فى حقيقة الأمر، تتكون من متطوعين اختاروا بأنفسهم"المشاركة فى هذا المسح أو استطلاع الرأى، ولم يتم اختيارهم عشوائيا، وفقا للأسس المتبعة فى اختيار العينات الاحتمالية الممثلة[٦٩].

لم يكتف هذا "البيان" الحاسم من قبل الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام فى تصديه لهذا التجاوز الأخلاقى، بل أوجب على الباحثين والمسئولين عن إعداد هذه التقارير، بالنص صراحة فى تقريرهم على أن الأفراد الذين شملتهم عينة المسح أو استطلاع الرأى، لم يتم اختيارهم عشوائيا من المجتمع المستهدف من البحث، بل"من الأفراد الذين أخذوا المبادأة أو وافقوا على التطوع لأن يكونوا مستجيبين". بل أكثر من ذلك تضمن "البيان" نص العبارات التى يجب أن يتضمنها التقرير فى هذا الشأن[٧٠].

لا يسعنا فى نهاية هذه الورقة العلمية التى سلطت بعض الضوء على هذا النمط الحديث من البحوث الاجتماعية، إلا أن نؤكد أن بحوث الإنترنت وبحوث التواصل الاجتماعى، وإن كانت قد بدأت تأخذ طريقها فى منظومة البحوث الاجتماعية، إلا أنه بحكم حقيقة تميزها بكونها الأسهل، والأسرع، والأرخص، مقارنة بالبحوث الاجتماعية التقليدية، ستظل عرضة لإساءة استخدامها، ومن هنا تأتى المسئولية العلمية والمسئولية الاجتماعية للباحثين ولمؤسسات البحوث الاجتماعية، وخاصة الأكاديمية منها؛ تتمثل المسئولية العلمية فى العمل على تحقيق الجودة العلمية لبحوث الإنترنت، بأن تكون ذات جودة منهجية وأخلاقية جيدة، وتتمثل المسئولية الاجتماعية؛ فى الحرص على ألا تستخدم بحوث الإنترنت إلا فيما تصلح له، ومن ثم العمل على ألا تستغل فى الادعاء بأنه يعتمد على نتائجها فى رسم السياسات أو ترشيدها، أو فى صنع القرار أو اتخاذه.

وبهذا يصبح انضمام بحوث الإنترنت إلى منظومة البحوث الاجتماعية، داعما ومعززا لها، وليس مؤثرا سلبيا على الثقة بها ومضعفا لمصداقيتها.

المراجع والهوامش

١- Shelley-Egan, C., Ethics Assessment in Different Fields: Internet Research Ethics. Satory.2015.pp.3-4.
http://www.satoriproject eu,media.2d2-internet- research-ethics.pdf.
National Committee for Research Ethics in Social Sciences and Humanities (NESH). Ethical Guidelines for internet Research. Norway. 2014. p.3.
http://www.etage.uploads.2014//11.k.fjorotos.pdf
Stanford Encyclopedia of Philosophy. Internet Research Ethics.2017.p.3.
http://plate. Stanford.edu/entries/ethics-internet research.

٢- Convery, Jan, A Review of Research Ethics in Internet- Based Research. 2012. p.1.
http://www.files. erit.ed.gov.fulltext.pdf.

٣- Gupta, S., Ethical Issues in Designing Internet Based Research: Recommendation for Good Practice. Journal of Research Practice. vol.12,no.2, 2017.pp2-4.
http://hrp.icaap.org/index.php/jrp/article/view 1576/446.

٤- التفرقة بين وصف الأفراد الذين هم مصدر بيانات البحث بالمبحوثين Researched أو بالمشاركين Participants تستند إلى ما إذا كان الباحث يتعامل مع مادة نصية تقوم على النص Text-based، أم مع مادة بشرية صادرة عن الشخص Person-based انظر:

Stanford Encyclopedia of philospphy.op.cit.,p.3,p.6.

٥- Roberts, L., Ethical Essues in Conducting Qualitative Research in Online Communities. Qualitative Research in Psychology. 12 (3). 2015,. pp.12-14.
https://www. Tandfonline. Com, vol.12.issue3.

٦- ESOMAR.ESOMAR Guideline on Social Media Research. 2011. p.4.
http://www.esomar.org,public, codes-and-guidelines. Esomar.pdf.

٧- Shelley-Egan, C., op.cit.pp.3-4.

٨- لمزيد من التفصيل عن منهجية النتنوجرافيا، انظر:

ناهد صالح، التواصل الاجتماعى والبحوث الاجتماعية. منهجية النتنوجرافيا: الأساليب والإجراءات، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ٥٧، العدد (١) يناير ٢٠٢٠.

٩- المرجع السابق.

١٠- Markham, A., Ethic as Method,- Method as Eyhic.A Case for Reflexitivity in Qualitative ICT Research. 2007. p.1.p.7.
http://www. Annettmarkham.com7 riting7 jie.pdf.

١١- AAPOR.Social Media in Public Opinion Research: Report of the AAPOR Task force on Emerging technologies in public opinion research. 2014.p.g.
https:///www.aapor.org7 education-resources7 reports.

١٢- Beckmann,S.C AND Langer,R., Netnography: Rich Insights from Internet Research.2005. p.3.
http://frontpage.cbs.dk/insights/g7005.shtml.

١٣- Hewson, C.,Internet-Mediated Research as an Emergent Method and its Potential Role in Focilating Mixed Methods Research, p.6.
https://www.researchgate.net7publication,42794478.

١٤- Weber,J.and Bradley K., Strengths and Weakness of Conducting web-based surveys:A Review of the Literature. 2006.p.4.

http://www.uky.edu7 kdbrad27web-basedsur.pdf.

١٥- Markham, A., The Internet in Qualitative Research. pp.5-6. http://www.academia.edu.

١٦- قد يسمح ذلك السياق إذ يتم التفاعل بين المشاركين دون معرفة لهويتهم بأن يكونوا أكثر صراحة ومصداقية، حيث يتحررون من أى قيود خاصة بالمعايير أو بالعادات أو بالتقاليد الاجتماعية. الأمر الذى له جانبه الإيجابى، فى دراسة السلوك المنحرف أو الذى يمثل خطورة على المشارك، أو دراسة الاتجاهات غير المقبولة اجتماعيا. انظر:

Markham,A., op.cit.p.6.
Hewson, C., op.cit.pp.4-5.

١٧- AAPOR.Social Media in Public Opinion Research op.cit., pp.19-20.

١٨- Loc.Cit.

١٩- Woodfield,K., Metzlet, K., Blank G., Blurring the Boundaries? National Center for Research Methods. 2013.p.9.
http://eprints.ncrm.ac.uk7bluring-boundaries. pdf.
Oxford Internat Institute. The Use if Social Media for Research and Analysis: A Feasibility Study. 2014.pp.16-18.
https:// assets.publishing service. Gov.uk, File7 use.pdf.
AAPOR.Social Media in public Opinion Research.op.cit., pp.19-20.

٢٠-انظر فى هذا الصدد التقرير القيم الصادر عن الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام، الذى شارك فى إعداده عشرون متخصصا تحت رعاية لجنة المعايير بالرابطة، ويقع فى ٨٢ صفحة.
AAPOR.AAPOR Report Online Panels. 2010.
https://www.aapor.org7 Education-Resources7 Reports.

٢١- Weber, J., and Bradley K., op.cit. p.9.

٢٢- Hewson C., op.cit. pp.10-11,p.24.

٢٣- AAPOR. Social Media in Public Opinion Research op.cit.pp.18-24.

٢٤- Ibid. p.11.

٢٥- Kozinets, Robert V., Netnography: Doing Ethnographic Research Online. London: Sage.2009. pp.5-6.
https://www.researchgate.net/264922781-Netnography-Doing-Ethnographic-Research-Online.pdf.

٢٦-انظر:

ناهد صالح، التواصل الاجتماعى والبحوث الاجتماعية: منهجية النتنوجرفيا "البدايات"، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ٥٦، عدد ٣، سبتمبر ٢٠١٩.

٢٧- Stanford Encyclopedia of Philosophy. op.cit. p.2.

٢٨-تحرص الأدلة الأخلاقية لبحوث الإنترنت وتقاريرها على الإجابة عن السؤال الآتى: لماذا أدلة أخلاقية وليست مواثيق أخلاقية؟ انظر على سبيل المثال:

Markham,A., and Buchanan E., Ethical Decision- Making and Internet Research: Recommendations from the AoIR Working Committee (Version 2.0) 2012.p.5.
http://www.aior.org/reports/ethics2.pdf.
Franzke A., Behmann,A., Zimmer, M., Ess, C., and (AoIR). Internet Research: Ethical Guidelines 3-0. 2020.p.6.p.3.
https://aoir. Org/reports/ethics 3.pdf.

٢٩- انظر أهم المواثيق الأخلاقية للعلوم الاجتماعية فى:

ناهد صالح وآخرون، مواثيق أخلاقية للعلوم الاجتماعية: علم الاجتماع، الأنثربولوجيا، علم النفس، علم السياسة، الرأى العام (ترجمة). مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ١٦-١٨ أكتوبر ١٩٩٥. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٥.

٣٠- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH). op.cit., p.7.
Franzke, A., et al. op.cit.pp.23-24.

حيث يوضح منهجية الوصول إلى الحكم الأخلاقى التأملى .Reflective Ethical Judjment

٣١- Towsend, L., and Wallace, Social Media Research: A Guide to Ethics. University of Aberdeen. 2016.p.15.
https://www.gla.ac.uks meda-487729-smxx.pdf.

٣٢- Markham, A., and Buchanan, E., op.cit. pp.4-5.

٣٣- British Sociological Association. Ethics Guidelined and Collated Resources for Digital Research. 2017.p.11.
www.britsoc.couk.

٣٤- Stanford Encyclopedia of Philosophy. op.cit.pp.4-5.
Markam, A., and Buchanan, E.,op.cit., pp.5-6.

٣٥- تضع بعض الأدلة الإرشادية أسئلة لمساعدة الباحث فى تحديد طبيعة الموقع من حيث العمومية والخصوصية، حيث نهتم بطبيعة السياق الذى يحدث فيه التواصل، وذلك تحت مفهوم Contextual Integrity، انظر: National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH). op.cit. p.10.

٣٦-فى هذا السياق يتم رفض الرأى القائل بأن قبول المشاركين بقواعد وشروط استخدام الموقع، وتوقيعهم على ذلك، يعد بمثابة الموافقة المبنية على المعرفة. انظر:

Woodfield, K., Metzlet, K., Blank, G., Blurring the Boundries? National Centre for Research Methods. 2013. P.11.
http://eprint. Ncm. A.uk/316511/ blurring- boundries. Pdf.

٣٧- Townsend, L., and Wallace, C., op.cit.p.7., p.11.

٣٨- Woodfield, K., et al. op.cit.p.11.

٣٩- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NeSH). A Guid to Internet Research Ethics.op.cit. pp.10-11.

٤٠- Roberts, L., op.cit., p.6.

٤١- British Sociological Association. Ethics Guidelines and Collated Resources for Digital Research. 2017.p.7.

www.britsoc.co.uk.

٤٢- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities.(NESH). A Guide to Intrnet Research Ethics.op.cit.p.14.

٤٣- Roberts, L., op.cit. p.9.

٤٤- Stanford, Encyclopedia of Philosophy. op.cit. p.12.

٤٥- National Committee for Research Ethices in The Social Sciences and Humanities (NESH) A Guide to Internet Research Ethices.p.14.

http://www.Forshningsetikk.no.guidelines.a guide to internet.

Shelley-Egan, C.op.cit.p.13.

٤٦- Towsend, L., and Wallace, C., op.cit. p.11.

Shelley. Egan, G., op.cit.pp.12-13.

٤٧- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH). A Guide to Internet Research Ethics. op.cit., pp.11-12.

٤٨- The British Sociological Association, op.cit. p.7.

٤٩-لا يزال يشار عند الإشارة إلى الحرص عند تناول البيانات الحساسة، وأهمية الحصول على الموافقة المبنية على المعرفة، إلى واقعة استخدام باحث هولندى لبيانات أكثر من سبعين ألف مستخدم لموقع Okcupid، والتى كشفت عن الكثير من البيانات الخاصة والحساسة، بما فيها أسماء المستخدمين وأعمارهم ونوعهم ومكان إقامتهم وسماتهم الشخصية... وعن آلاف من إجاباتهم عن الأسئلة التى تتناول حياتهم الشخصية التى يستخدمها الموقع، والتى إدعى الباحث أن هذه بيانات عامة، ولا يمثل استخدامها أية إشكالية انظر: Stanford Encyclopedia of Philosophy.op.cit.p.14.

٥٠- Shelley. Egan, G., op.cit.pp.12-13.

٥١- Loc. Cit.

٥٢- Towsend, L.and Wallace C., op.cit., pp.6-7.

٥٣- Roberts. L., op.cit.pp.9-10.

٥٤- Ibid. pp.15-16.

٥٥- Towsend, L.and Wallace C., op.cit., p.7.

٥٦- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH) Ethical Guidelines for Internet Research. op.cit. p.6.

٥٧- National Committee for Research Ethics in the Social Sciences and Humanities (NESH) A Guide to Internet Research Ethics. op.cit. pp.16-17.

٥٨- Roberts, L., op.cit.pp.10-14.

٥٩- Loc. Cit.

٦٠- Towsend, L. and Wallace C., op.cit., pp.11-12.

٦١-أشير فى هذا الصدد إلى جماعات النازيين الجدد Neo-Nazi عبر الإنترنت، والخطر الذى قد يتعرض له الباحث بمجرد الاتصال بها، وأشير أيضا إلى ما يعرف بأخلاقيات الرعاية Ethics of Care التى تشمل المسؤولية الأخلاقية تجاه رعاية أو حماية الباحث والمشاركين فى لبحث وكل من تأثر به، بالنسبة لأى ضرر قد يلحق بهم، منذ بداية البحث وحتى نشر نتائجه. انظر: Townsend, L. and Wallace, G. op.cit. pp.11012.

British Sociological Association. op.cit.p.11.

أشير فى هذا الصدد أيضا إلى المجاهدين Jihadists كمتطرفين سياسيين يلجأون إلى العنف، محذرين الباحث من التعرض للتهديد والانتقام، متى عرفت هويته. انظر:

Franzke,A., et al. op.cit. p.11.
Woodfield, K., et al. op.cit.p.13.

٦٢- Franzke, A., et al. op.cit.p.11.

٦٣- Towensend L., and Walace, C. op.cit.p.12.

٦٤- Franzke, A., et al. op.cit.p.11.

٦٥- British Sociological Association.op.cit.p.11.

تحذر بعض الأدلة الأخلاقية لبحوث التواصل الاجتماعى، من الخطر الذى قد يتعرض له الباحث من مجرد اتصاله ببعض جماعات الإنترنت ليحصل على الموافقة المبنية على المعرفة، مثل جماعات النازيين الجدد. انظر:

Towsend, L., and Wallace, C., op.cit. pp.11-12.

٦٦-يؤكد الباحثون الجدد فى هذا المجال البحثى- مجال بحوث الإنترنت وبحوث التواصل الاجتماعى- الافتقار إلى وجود دليل عملى جيد يوضح كيفية إجراء بحث آمن وجيد عبر الإنترنت. انظر:

Woodfield, K., et al. op.cit.p.13.

٦٧- AAPOR, Social Media in Public opinion Research: Report of the AAPOR Task Force on Emerging technologies in public Opinion Research. op.cit.p.48.

٦٨- AAPOR.AAPOR Report on Online Panels op.cit.

٦٩- AAPOR.AAPOR Statement, Opt-in Surveys and Margin of Error. In AAPOR Report on Online Panels. op.cit.p.82.

Callegare, M., et.al. Online Panel Research History, Concept, Application and a Look at the Future. 2014.p.2.

٧٠- AAPOR. AAPOR Statement. Opt-in Surveys and Margin of Error. op.cit. p.82.